رفض واسع بتونس لإجراءات انقلاب سعيّد الجديدة

الجمعة 24 سبتمبر 2021 01:27 م

عبرت مزيد من الأحزاب والقوى الفاعلة التونسية عن رفضها لإجراءات الرئيس التونسي قيس سعيد، التي أعلن عنها أمس الأربعاء، مؤكدة أن ما يجري استمرار لانقلابه على الدستور وديمقراطية البلاد، في حين طالبت بعضها بعزله، إلى جانب موقف نادر من اتحاد الشغل.

واعتبر حزبا "قلب تونس" وحركة "النهضة"، أن "الأحكام الانتقالية التي أصدرها أمس (الأربعاء) رئيس الجمهورية قيس سعيد، تعد انقلابًا على الشرعية وتعليقًا للدستور وتأسيسًا لديكتاتورية جديدة".

جاء ذلك في بيانين منفصلين، أحدهما صادر عن كتلة حزب قلب تونس (28 مقعدا من أصل 217)، والآخر عن شباب حركة "النهضة" بالجامعة، وذلك عقب تدابير استثنائية جديدة عزز بها الرئيس قيس سعيد صلاحياته على حساب البرلمان والحكومة.

وقرر سعيد إلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وأن يتولى السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة، بحسب بيان للرئاسة وتدابير نشرتها جريدة "الرائد" الرسمية أمس الأربعاء.

حركة النهضة

وتعليقًا على ذلك أكد بيان شباب حركة النهضة "رفضه المبدئي لهذا المسار الانقلابي الذي يؤسس لحكم الفرد المطلق تحت مسمى إجراءات استثنائية".

وأكدت "النهضة" رفضها القطعي لتعليق العمل بدستور الجمهورية التونسية، الذي وصفته بأنه "الضامن للحقوق والحريات والتعددية والتداول السلمي على السلطة واستقلال القضاء"، ودعت الرئيس سعيد إلى العودة عن هذا الإجراء الخطير والمدان حالا.

ودعت "النهضة" جميع الفعاليات الوطنية الحية، وفي مقدمتها الطلابية والشبابية إلى الاستعداد للدفاع عن قيم ومبادئ الجمهورية التونسية بكل السبل المشروعة والمدنية السلمية، مؤكدة انخراطها المبدئي في كل جهد وطني يهدف إلى إنهاء حالة الاستثناء وعودة المسار الديمقراطي التعددي.

قلب تونس

من جهتها، قالت كتلة قلب تونس في بيانها إنها "أكدت منذ تاريخ 25 تموز (يوليو) الماضي، أن الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية تشكل من الناحية القانونية خرقًا جسيمًا للدستور تجسدت اليوم بموجب إصدار التنظيم المؤقت للسلط العمومية".
وأعلنت الكتلة رفضها "تعطيل المسار الديمقراطي وتقويض أركانه"، مستنكرة "احتكار السلطات التنفيذية والتشريعية وفتح مجال للتدخل في السلطة القضائية والإعلام وتنظيم المنظمات والجمعيات في محاولة لتركيز نظام دكتاتوري استبدادي يقوض مكتسبات ثورة الحرية والكرامة".

وعبرت عن استغرابها من "تغييب كل أشكال الرقابة الإدارية والمؤسساتية والقضائية والتشريعية على قرارات الرئيس (سعيد)"، معتبرة إياه "منزلقا خطيرا على النظام الديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات الذي يفرض الفصل بين السلطات في إطار التوازن بينها".

وحذرت مما اعتبرته "المنعرج الخطير الذي تسير نحوه البلاد التونسية والذي يهدد السلم الاجتماعي وقيم الوحدة الوطنية وكل ما يمكن أن ينجر عنه من الدعوة للتقسيم والاقتتال بين أبناء الشعب الواحد".

وشددت على "التمسك بأركان الدولة الوطنية الموحدة وقيم الجمهورية الثابتة والاستحقاقات الديمقراطية والمطالب الاجتماعية ضدّ كل أشكال الإسقاطات الهلامية والنماذج الفردية".

حزب العمال

وأعلن حزب العمال في بيان له الخميس، عن رفضه للخطوة الانقلابية التي أقدم عليها الرئيس سعيد

وأعلن الحزب انخراطه في مقاومة هذا النّهج والتمسّك بشعارات الثّورة والعمل على تحقيق أهدافها ضمن برنامج سياسي، اقتصادي، اجتماعي، شعبي بديل

ودعا الحزب كل القوى السياسية والاجتماعية والمدنية التقدمية والديمقراطية إلى العمل المشترك لمواجهة هذا المسار ووضع حد للتّلاعب الجنوني والخطير بمصير الشعب وبالبلاد
جبهة موحدة

وأعلنت أحزاب "الاتحاد الشعبي الجمهوري "، "حزب حراك تونس الإرادة "، "حزب الإرادة الشعبية" ،"حركة وفاء" عن تأسيس جبهة ديمقراطية لتنسيق جهودها في مواجهة انقلاب قيس سعيد

وقالت الأحزاب إنها دعوتها مفتوحة لجميع القوى السياسية والشخصيات الوطنية التي تعارض الانقلاب في إطار الدستور والقانون وبالوسائل السلمية وحدها لا غير

وأعلنت الجبهة تأييدها لمظاهرات المجتمع المدني ضد الانقلاب، وحثت أنصارها وعموم التونسيين الحريصين على المصلحة العليا للبلاد المشاركة بكثافة في المظاهرات المقبلة التي ينظمها المجتمع المدني سلميا وقانونيا لمعارضة الانقلاب والإطاحة بمهندسيه ومحاكمتهم من أجل ما اقترفوه في حق البلاد والعباد

جبهة حزبية أخرى

كذلك أعلنت أحزاب: التكتل، والجمهوري، والتيار الديمقراطي، وآفاق تونس، جبهة حزبية موحدة ضد انقلاب سعيد على الدستور

ونشرت بيانا جاء فيه، إن الجبهة جاءت "على إثر إصدار رئيس الجمهورية أمرا رئاسيا يعلق فعليا الدستور ويلغي كل المؤسسات التعديلية بما في ذلك الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين ويمنع الطعن في المراسيم ويكرس الانفراد المطلق بالسلطة ويمهد فعليا لدكتاتورية تعيدنا عقودا إلى الوراء".

وقالت: "تعلن الأحزاب الممضية على البيان أنها، تعتبر هذا الأمر الرئاسي خروجا على الشرعية وانقلابا على الدستور الذي أقسم رئيس الجمهورية على حمايته ودفعا بالبلاد نحو المجهول".

الكتلة الديمقراطية

وسبق أن دعا الوزير السابق والسياسي البارز محمد عبو عن حزب التيار الديمقراطي (كان من أشد الداعمين لقيس سعيد) ، إلى تباحث موقف موحد حول موقع قيس سعيد في الدولة، وما يترتب عن ذلك من تحديد لطبيعة وآثار ما يقوم به من أعمال خارج الدستور".

وقال عبو إن "الرئيس شخص غامض لا مشروع له إلا البحث عن شعبية عبر بث الوهم".

بدوره قال الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي، إن "من ينقلب على دستور البلاد يفقد شرعيته وتستوجب مقاومته".

وعلق النائب عن الكتلة الديمقراطية نعمان العش على قرارات الرئيس "الرئيس انقلب على الدستور لقد انطلق مسار النضال".

اتحاد الشغل

أعلن اتحاد الشغل التونسي، اليوم الخميس، لأول مرة، موقفا معارضا لقرارات الرئيس قيس سعيد بشكل مباشر، لا سيما الأخيرة منها

وقال على لسان مسؤول كبير فيه: "فوجئنا بالقرارات التي أصدرها الرئيس قيس سعيد، ونعرب عن استيائنا منها".

وقال الأمين العام المساعد للاتحاد التونسي للشغل، سامي الطاهري: "تونس البلد الوحيد بالعالم يعيش تحت الحكم الفردي المطلق".

وأفادت الرئاسة، في بيانها أمس الأربعاء، باستمرار العمل بتدابير استثنائية اتخذها سعيد في 25 تموز (يوليو) الماضي

ومنذ ذلك التاريخ، تعيش تونس أزمة سياسية حادة، حيث قرر سعيد تجميد اختصاصات البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب، وإقالة رئيس الحكومة، على أن يتولى هو السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، ثم أصدر أوامر بإقالة مسؤولين وتعيين آخرين

ورفضت غالبية الأحزاب هذه التدابير، واعتبرها البعض "انقلابا على الدستور"، وتمهيدا لعودة الاستبداد وحكم الفرد، بعد ثورة شعبية أطاحت بنظام الرئيس الراحل، زين العابدين بن علي (1987- 2011).

بينما أيدت أحزاب أخرى تلك التدابير، معتبرة أنها "تصحيح للمسار"، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية (جائحة كورونا).

حزب العمال

بيـــــــــان
يسقط الانقلاب،
لا لدكتاتور جديد

كما كان منتظرا، أعلن مساء أمس، قيس سعيد، في أمر رئاسي نشر بالرائد الرسمي نظاما مؤقتا للسلط العمومية بما يعني تعليق العمل بالدستور وحل الهيئة المؤقتة لمراقبة دستورية القوانين وتكريس نموذج النظام السياسي الذي خطط له وهو ما جعل منه:

- مصدر التشريع عبر المراسيم والأوامر الرئاسية التي لا يمكن الطعن فيها لدى المحكمة الإدارية.
- رئيس السلطة التنفيذية والسلطة القضائية عبر وزير للعدل في حكومة تحت سلطته المباشرة.

وبالتالي صاحب السلطة المطلقة، والحاكم بأمره دون رقيب ولا حسيب، في طريق مفتوح لوضع دستور وقانون انتخابي ونظام سياسي جديد على مقاسه استكمالا لمسار "الانقلاب" على طموحات الشعب التونسي وثورته ومكاسبه الأساسية.

حيال ذلك فإنّ حزب العمال:

- يعتبر أنّ ما قام به قيس سعيد هو استكمال للعملية الانقلابية التي أقدم عليها يوم 25 جويلية الماضي باستعمال متعمّد للفصل 80 من الدستور.
- يعبّر عن رفضه التام لهذا النهج الذي يؤسس لحكم فردي، مطلق، استبدادي، معاد لمطامح الشعب التونسي، الذي يدعي قيس سعيد تكريس إرادته، في استكمال المسار الثوري وكنس المنظومة الفاشلة والفاسدة.
- يعلن انخراطه في مقاومة هذا النّهج والتمسّك بشعارات الثّورة والعمل على تحقيق أهدافها ضمن برنامج سياسي، اقتصادي، اجتماعي، شعبي بديل.
- يجدّد تحميله حركة النهضة وحلفاءها في الحكم طيلة العقد المنصرم مسؤولية ما آلت إليه أوضاع البلاد والشعب من تدهور مريع على مختلف الأصعدة بما عزز شروط اتجاه جزء من جماهير شعبنا نحو الشعبوية دون إدراك لجوهرها الفاشي والرجعي والفاسد والعميل.
- يدعو كل القوى السياسية والاجتماعية والمدنية التقدمية والديمقراطية إلى العمل المشترك لمواجهة هذا المسار ووضع حد للتلاعب الجنوني والخطير بمصير الشعب وبالبلاد.

لا للانقلاب،
لا لنظام دكتاتوري جديد.
أوفياء أوفياء لدماء الشهداء.

حزب العمال
تونس في 23 سبتمبر 2021

1 نهج شكيب أرسلان 1002 بلفيدير تونس
الهاتف : 71283365 – 71283360
www.albadil.org

بيـــان مشترك

تونس في 23 سبتمبر 2021

على إثر إصدار رئيس الجمهورية أمرا رئاسيا يعلق فعليا الدستور ويلغي كل المؤسسات التعديلية بما في ذلك الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين و يمنع الطعن في المراسيم ويكرس الانفراد المطلق بالسلطة ويمهد فعليا لدكتاتورية تعيدنا عقودا إلى لوراء، تعلن الأحزاب الممضية على البيان أنها :

- تعتبر هذا الأمر الرئاسي خروجا على الشرعية وانقلابا على الدستور الذي أقسم رئيس الجمهورية على حمايته ودفعا بالبلاد نحو المجهول،
- تعتبر رئيس الجمهورية فاقدا لشرعيته بخروجه عن الدستور وأن كل ما بني على هذا الأساس باطل ولا يمثل الدولة التونسة و شعبها و مؤسساتها وتحمله مسؤولية كل التداعيات الممكنة لهذه الخطوة الخطيرة،
- ترفض استغلال رئيس الجمهورية للإجراءات الاستثنائية لمغالطة التونسيات والتونسيين وفرض خياراته السياسية الفردية كأمر واقع وذلك على حساب الأولويات الحقيقية وعلى رأسها مقاومة الفساد ومجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والصحية،
- ترفض العودة إلى الفساد والفوضى التي ميزت ماقبل 25 جويلية كما ترفض العودة إلى دكتاتورية ما قبل 17 ديسمبر-14 جانفي والتي تقود بالضرورة إلى الفساد والتهميش،
- تواصل التنسيق بينها ومع بقية الأحزاب الديمقراطية والمنظمات الوطنية لتشكيل جبهة مدنية سياسية تتصدى لهذا الانقلاب على الدستور وتستجيب للانتظارات المشروعة للتونسيات والتونسيين.

التيار الديمقراطي | آفاق تونس | التكتل | الجمهوري

شباب النهضة بالجامعة — تونس في 2021/09/22

بيان

بسم الله الرحمان الرحيم

قام اليوم رئيس الجمهورية قيس سعيد، بتعليق العمل بدستور 27 جانفي 2014 كسابقة خطيرة في تونس الديمقراطية غير محسوبة العواقب، وذلك في ضرب واضح لإرادة الشعب التونسي متمثلة في إجماع نوابه الممثلين له صلب المجلس الوطني التأسيسي، و أصدر تنظيما مؤقتا للسلط يجمع من خلاله كل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية ضاربا عرض الحائط مبدأ أساسيا في الأنظمة السياسية الحديثة و هو الفصل بين السلطات الثلاث .

و يهم شباب النهضة بالجامعة أن :

- يؤكد على رفضه المبدئي لهذا المسار الإنقلابي الذي يؤسس لحكم الفرد المطلق تحت مسمى إجراءات إستثنائية .
- يؤكد على رفضه القطعي لتعليق العمل بدستور الجمهورية التونسية ، الضامن للحقوق و الحريات و التعددية و التداول السلمي على السلطة واستقلال القضاء، ويدعوه إلى العودة عن هذا الإجراء الخطير و المدان جملة.
- يدعو جميع الفعاليات الوطنية الحية ، و في مقدمتها الطلابية و الشبابية إلى الإستعداد للدفاع عن قيم و مبادئ الجمهورية التونسية بكل السبل المشروعة و المدنية السلمية.
- يؤكد على إنخراطه المبدئي في كل جهد وطني يهدف إلى إنهاء حالة الإستثناء و عودة المسار الديمقراطي التعددي .

المجد للشعب، الخلود للشهداء، العزة للثورة

«وعاشت الحركة الطلابية حرة، عنيدة ومناضلة»

مسؤول العمل الطلابي
سفيان القاسمي

Talaba.Nahdha

طلابي القيادة والقرار ... وطني الشعور والانتماء ... اسلامي المرجعية و الثوابت

قلب تونس
AU COEUR DE LA TUNISIE

تونس في 22 سبتمبر 2021

بيـــــــان

تبعا للأمر الرئاسي عدد 117 الصادر اليوم بتاريخ 2021/09/22، عقدت كتلة قلب تونس اجتماعا طارئا و بعد التداول و النقاش تصدر كتلة قلب تونس البيان التالي:

أولا: إن كتلة قلب تونس التي أكدت منذ تاريخ 25 جويلية 2021 أن الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية تشكل من الناحية القانونية خرقا جسيما للدستور تجدست اليوم بموجب إصدار التنظيم المؤقت للسلط العمومية.

ثانيا: تعتبر أن الأحكام الانتقالية التي أصدرها اليوم رئيس الجمهورية إنقلابا على الشرعية وتعليقا للدستور و تأسيسا لديكتاتورية جديدة.

ثالثا: ترفض تعطيل المسار الديمقراطي وتقويض أركانه وتستنكر احتكار السلطات التنفيذية والتشريعية وفتح مجال للتدخل في السلطة القضائية والإعلام وتنظيم المنظمات والجمعيات في محاولة لتركيز نظام دكتاتوري استبدادي يقوض مكتسبات ثورة الحرية و الكرامة

رابعا: تستغرب تغييب كل أشكال الرقابة الإدارية والمؤسساتية والقضائية والتشريعية على قرارات السيد الرئيس و تعتبره منزلق خطير على النظام الديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات الذي يفرض الفصل بين السلطات في إطار التوازن بينها.

خامسا: تحذر من المنعرج الخطير الذي تسير نحوه البلاد التونسية والذي يهدد السلم الاجتماعي وقيم الوحدة الوطنية وكل ما يمكن أن ينجر عنه من الدعوة للتقسيم والإقتتال بين أبناء الشعب الواحد.

سادسا: تشدد على التمسك بأركان الدولة الوطنية الموحدة وقيم الجمهورية الثابتة والاستحقاقات الديمقراطية والمطالب الاجتماعية ضد كل أشكال الإسقاطات الهلامية والنماذج الفردية.

سابعا: تدعوا كل الحساسيات السياسية والمنظمات الوطنية والجمعيات والمجتمع المدني وكذلك الشخصيات الوطنية في هذا الظرف الفارق في تاريخ تونس إلى وحدة الصف وتغليب المصلحة العليا للبلاد والمبادرة بصياغة مشروع وطني جامع لكل التونسيين والتونسيات ووضع آليات المقاومة المدنية السلمية لاستكمال المسار الديمقراطي ضد الحكم الاستبدادي وإعلاء قيم الجمهورية وتدعيم المكتسبات التي ضحى من أجلها الشعب التونسي على مر التاريخ.

عاشت تونس جمهورية ديمقراطية موحدة

كتلة قلب تونس

Tel. : (216) 46 220 087
Fax : (216) 71 960 021
Immeuble Chammam Rue de Lac D'annecy
1002 Tunis, Tunisie
communication@kalbtounes.com